مدى تأثير الحكم المحلي (الادارة المحلية) في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة في ضوء التغيرات الاقتصادية والسياسية المعاصرة.

The extent of the influence of local government (local administration) in achieving the requirements of sustainable development in light of contemporary economic and political changes.

د/ هبة الله سمير محمد عبدالعال

مدرس الاقتصاد بالمعهد العالى للتسويق والتجارة ونظم المعلومات

hebasamir975@gmail.com

المستخلص

هدفت هذه الدراسة إلى :- استعراض مفهوم التنمية المحلية المستدامة، وشرح أبعاده، ودور الحكم المحلي في تحقيقه، وتحديد التحديات التي تواجه وتبحث الدراسة الدور الذي يؤديه العمل المحلي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بالانتقال من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة، أهمية الاستجابات المحلية للمشاكل والتحديات العالمية التي تستهدفها التنمية المستدامة ومناقشة دوافع الحكم المحلي للمساهمة في التغييرات التي تحقق الرخاء الشامل للجميع، وتحديد الحواجز الرئيسية أمام المحافظات المحلية، وكيفية توسيع نطاق العمل وتحسين ظروف السكان المحليين والمنظمات المحلية. والمجالس، والحاجة. التخطيط الاستراتيجي والتنفيذ والمتابعة لتحقيق التنمية المحلية المستدامة.

تقدر الدراسة تأثير الحكومة المحلية على التنمية المستدامة في مصر كدراسة حالة باستخدام نموذج اقتصادي قياسي لسلسلة زمنية سنوية من 2000 إلى 2020 لعدة متغيرات تعكس التنمية المستدامة كمتغيرات مستقلة واستخدام حجم الإنفاق على الحكم المحلي كمتغير معتمد، باستخدام نموذج .ARDL.

وتوصلت الدراسة :- بوضع إطار عام للحكم المحلي يحدد دورا واضحا للوحدات المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، وتطوير طرق لاختيار القادة المحليين، بشرط أن يكون لديهم خبرة ومؤهلات أكاديمية، والعمل على إنشاء مراكز معلومات في المحلية.

الكلمات المفتاحية : - أهداف التنمية المستدامة، الحكم المحلي، والتنمية الاقتصادية المحلية، التنمية المستدامة.

Abstract

This study aims to review the concept of sustainable local development, explain its dimensions, the role of local governance in achieving it, and identify the challenges facing the local governance in achieving sustainable local development.

The study investigate the role that local action plays in achieving the goals of sustainable development, by moving from the Millennium Development Goals to the Sustainable Development Goals, the importance of local responses to the global problems and challenges targeted by sustainable development and discussing the motivations of local governance to contribute to the changes that achieve inclusive prosperity, identifying the main barriers to local governances, and how to expand Scope and improve conditions for local people and organizations.

The study estimate the impact of local goverment on sustainable development in Egypt as a case study using an econometric model of annual time series from 2000 to 2020 for several variables that reflect sustainable development as independent variables and using the volume of spending on local governance as a dependent variable, using ARDL model.

The study recommended setting a general framework for local governance that defines a clear role for local units in achieving sustainable local development, and developing methods for selecting local leaders, provided that they have experience and academic qualifications, and work to establish information centers in local councils, and the need. Strategic planning, implementation and follow-up to achieve sustainable local development.

Keywords: sustainable development goals, local governance, local economic development, sustainable development.

مقدمه

تعتبر التنمية المستدامة أحد الأهداف الرئيسية التي تسعى الدول إلى تحقيقها، وتتطلب هذه التنمية مشاركة فعالة من جميع المستويات الحكومية، بما في ذلك الحكم المحلي في ظل التغيرات الاقتصادية والسياسية المعاصرة، ويحتم تحدي التنمية المستدامة تحديد إطار لسياسات الحكم يوفر حلولا للمشاكل المعقدة التي تؤثر على نوعية حياة المواطنين برمتها من وجهة نظر اقتصادية واجتماعية وبيئية.(Ndeke, E. N.،2011) وكتعبير عن هذا التحدي، يتطلب تنفيذ جدول أعمال 2030 مستويات متعددة من الحوافز الإدارية للتعاون بين مختلف العوامل، وعلى مختلف المستويات والقطاعات. (Pierre, J., & Peters, G.B.،2000).

أصبح دور الحكم المحلي في تحقيق التنمية المستدامة أكثر أهمية من أي وقت مضى. في مصر، يمثل الحكم المحلي أحد العوامل الرئيسية التي تساهم في تحسين جودة الحياة للمواطنين وزيادة كفاءة الاقتصاد. ، يمر الحكم المحلي بتحديات كبيرة في ظل التغيرات الاقتصادية والسياسية المعاصرة، ولكن هناك العديد من الفرص التي يمكن أن تساهم في تعزيز دور الحكم المحلي في تحقيق التنمية المستدامة. من خلال دراسة حالة مصر، يمكننا استكشاف تأثير الحكم المحلي في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة في ضوء التغيرات الاقتصادية والسياسية المعاصرة.

وفقا لتقرير الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة لعام 2022، فإن الحكم المحلي الفعال يعد أحد العوامل الرئيسية التي تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مثل القضاء على الفقر، والتعليم الجيد والصحة الجيدة(الأمم المتحدة ،2022). كما أشار تقرير البنك الدولي حول الحكم المحلي والتنمية المستدامة لعام 2022 إلى أن الحكم المحلي يمكن أن يلعب دورا مهما في تعزيز المشاركة المجتمعية وتحسين الشفافية والمساءلة (البنك الدولي، 2022).

والعالم لا يزال يواجه تحديات كبيرة في مجالات التنمية، ولا سيما فيما يتعلق بالأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، التي هي الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، لا سيما عندما نعلم أنه لا يزال هناك أكثر من بليون شخص يعيشون تحت خط الفقر، وبالإضافة إلى ذلك، يتزايد عدم استقرار الدخل وانخفاض القوة الشرائية للأفراد. ولذلك، فإن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب اتخاذ تدابير وسياسات عالمية ووطنية لتقليص هذه الفجوة وإحراز مزيد من التقدم في المجالات الإنمائية الرئيسية (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية)، الأمر الذي يتطلب تحقيق النمو وتوفير فرص العمل. وفي الوقت نفسه تعزيز الاستدامةReddy .، (2016) .P. S.

ويعتبر الحكم المحلي نظاما فرعيا في النظام الإنمائي الشامل، الذي يقوم على مشاركة أعضاء المجتمع المحلي مع السلطات المحلية وسلطات الحكم والقطاع الخاص في بهدف تحسين مختلف جوانب الحياة على الصعيد المحلي. ونتيجة لذلك، اكتسبت مسألة التنمية المحلية المستدامة أهمية متزايدة باطراد في جميع الأوساط العلمية والفكرية، وأصبحت موضع جدل ومناقشة

وتشكل المحافظات المحلية جهات فاعلة هامة في التنمية الاقتصادية. فهي أكثر دراية بالاقتصاد المحلي من أي مستوى آخر من مستويات الحكم، وهي على اتصال وثيق بأصحاب المصلحة المحليين، ويمكنها ضمان تكييف السياسات مع الظروف المحلية، وتعزيز فوائد محددة، ومعالجة الاختناقات الهامة.ومع ذلك، يستخدم عدد قليل من المحافظين المحليين جميع الأدوات

المتاحة لهم لدعم الاقتصاد المحلي. ويلزم بذل مزيد من الجهود لتحقيق مستويات أعلى من النمو الاقتصادي والرفاهه في جميع المناطق الحضرية. (Simon، .D، alK .et2016)

ولا تعني أهمية المحافظات المحلية بالنسبة للتنمية الاقتصادية أنه ليس للحكومات الوطنية أي دور تؤديه. وتؤدي المحافظات الوطنية والمحلية أدوارا متكاملة. لا يمكن لأي من المستويين تقديم دعم فعال للاقتصاد دون مساهمة الآخر. على سبيل المثال، يمكن للحكومات الوطنية فقط الشروع في مشاريع استثمارية كبيرة، مثل بناء مطار دولي. ومع ذلك، وبصرف النظر عن هذه المشاريع التحويلية، تعتمد التنمية الاقتصادية على العديد من الخطوات الصغيرة، مثل تدريب العمال المهرة، وتصميم شبكة طرق فعالة داخل المدن، وتخصيص الأراضي بشكل فعال للأعمال التجارية. ويندرج العديد من هذه المهام ضمن المهام الأساسية للحكومات المحلية.(Sachs, J. D،2012)

أولا: الدراسات السابقة:

تناولت الباحثة مجموعة من الدراسات العربية والأجنبية والتي تتناول محور الحكم المحلى ومحور متطلبات التنمية المستدامة من خلال مايلى :-

تم تحليل الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة من خلال النقاط التالية:

تناولت دراسة (على ، 2023) مفهوم الحوكمة وما هي متطلباتها وأهدافها في بلديات المملكة الأردنية الهاشمية، وكذلك معرفة الأثر الناتج عن أثر تطبيق نظام الحوكمة في بلديات المملكة الأردنية الهاشمية على تحقيق التنمية المحلية، ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي لملائمته مع اهداف الدراسة، وتوصلت الدراسة على النتائج التالية: إن ابرز هدف لتطبيق الحوكمة هي تحقيق التنمية الاقتصادية وتخصيص الموارد والكفاءة في استغلالها، ومن أثار الحوكمة تحقيق التنمية الاقتصادية وتنويع الاقتصاد وخلق فرص عمل، وأوصت الدراسة العمل على زيادة الاهتمام بمكونات ومعايير حوكمة البلديات، والسعي لتفعيل دورها لما لها من أثر ايجابي في دعم أحكام الرقابة على مختلف جوانب الأداء في البلدية من خلال إقامة الدورات التدريبية والندوات والمؤتمرات العلمية.

وهدفت دراسة (أبوعزام ، 2023) إلى معرفة دور البلديات في حماية البيئة في ظل مشاريع التنمية المحلية المستدامة من وجهة نظر المبحوثين، ومدى مساهمة مهام البلديات في حماية البيئة في الأردن في ظل مشاريع التنمية المحلية المستدامة، وأهم الصلاحيات الإدارية الممنوحة للبلديات،

واستخدمت الدراسة المنهج المسحي واعتمدت الدراسة على الاستبانة أداة لها، وتم تطبيقها على عينة الدراسة البالغة (120) فرد من المواطنين التابعين لبلدية السلط الكبرى. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: تبين النتائج أن مهارات الكوادر البلدية في تنفيذ الوظائف المتعلقة بتحقيق الأبعاد البيئية للمدن المستدامة ليست بمستوى مرتفع، ومن الواضح أنها ربما تفي فقط بمتطلبات الحد الأدنى للوظيفة، إن الصلاحيات الإدارية التي يتم منحها للبلديات محدودة وليست بالمستوى المطلوب لحماية البيئة في الأردن في ظل مشاريع التنمية المحلية المستدامة وإن محدودية الصلاحيات ومحدودية المهارات تنعكس بشكل سلبي على المهام البلدية، وهذا يؤدي إلى تأخير وإعاقة تحقيق المهام بالشكل المطلوب، وبالتالي التأثير على حماية البيئة في الأردن في ظل مشاريع التنمية المحلية المستدامة.

كما تناولت دراسة (حسين ، 2021) تسليط الضوء حول انعدام الاستقرار السياسي ومظاهرها ومساهمته في عرقلة تحقق التنمية المستدامة في ليبيا ولا سيما وان من اهداف التنمية المستدامة في العالم لا يمكن ان تتحقق الا بوجود حد أدنى من الأمن والاستقرار.وتوصلت الدراسة إلى لتحقيق التنمية المستدامة بمفهومها ومنهجها الشمولي لابد من وجود إرادة سياسية للدول وكذلك استعداد لدى المجتمعات والأفراد لتحقيقها، فالتنمية المستدامة عملية مجتمعية يجب أن تساهم فيها كل الفئات وا لقطاعات والجماعات بشكل متناسق، ولا يجوز اعتمادها على فئة قليلة، ومورد واحد. فبدون المشاركة والحريات الأساسية لا يمكن تصور قبول المجتمع بالالتزام الوافي بأهداف التنمية وبأعبائها والتضحيات المطلوبة في سبيلها، أو تصور تمتعه بمكاسب التنمية ومنجزاتها إلى المدى المقبول، كما لا يمكن تصور قيام حالة من تكافؤ الفرص الحقيقي وتوفر إمكانية الحراك الاجتماعي والتوزيع العادل للثروة والدخل. فلابد أن تقوم كل فئة من فئات المجتمع بدورها لتحقق التنمية المستدامة.

وبينت دراسة (Gue & Others, 2020) تأثير كل من اللامركزية المالية والتلوث البيئي على الآخر، حيث أوضحت الدراسة أن هناك تأثير سلبي للامركزية المالية على الحد من التلوث البيئي بسبب تفضيل الإنفاق الحكومي لمقاطعات على مقاطعات اخرى حيث ان هناك مقاطعات تصنف على أنها متقدمة اقتصادياً، فالأجدر أن يتم تقليل درجة لا مركزية الإيرادات وتشجيع الحكومات المحلية على الموازنة بين التنمية الاقتصادية والحفاظ على البيئة حيث تساهم اللامركزية المالية من خلال التحكم في لا مركزية الإيرادات وزيادة لا مركزية الإنفاق في تحقيق النمو الاقتصادي والتقليل من التلوث البيئي، كما وتبين الدراسة مقدار الإنفاق المالي على حماية البيئة للفرد ونسبته من الإنفاق المالي الإجمالي للحكومات المحلية.

وبحثت دراسة (Esposito & Others, 2020) تأثير الملكية على كل من السياسات البيئية والتنمية المستدامة للشركات الايطالية المملوكة للبلديات الموكلة لها مهمة ادارة النفايات، حيث هدفت الدراسة إلى معرفة ما إذا كان أداء الملكية المتعددة ام الملكية الفردية أفضل بالإضافة إلى معرفة ما إذا كانت شراكة البلديات مع القطاع الخاص ممكنة واستهدفت هذه الدراسة الحالة الايطالية حيث ان نسبة النفايات بالنسبة للفرد فيها أكبر من المتوسط للمدن الأوروبية وتم اختيار أكبر المدن الايطالية العاملة في إدارة النفايات حيث تتم عملية إدارة النفايات اما عن طريق شركات تابعة للقطاع العام أو عن طريق شركات مختلطة بين القطاعين العام والخاص أو من خلال شركات خاصة يتم تحديدها عبر المناقصات، وأظهرت نتائج الدراسة أن أداء الشركات ذات الملكية المتعددة أفضل من أداء الشركات ذات الملكية الفردية وكما اظهرت النتائج ان العمل من خلال الترتيبات التعاونية يزيد من الكفاءة ويؤدي إلى خفض التكاليف.

كما تطرقت دراسة (لكحل، 2020) المتعلقة في التنمية المحلية والبيئة إلى مدى مساهمة المنظومة القانونية في الجزائر في تفعيل دور الإدارة المحلية في التنمية والمحافظة على البيئة في ظل الصلاحيات المخولة لها وفقا لقانون البلدية الجزائري وتم التطرق للصلاحيات المخولة للإدارات المحلية مثل البلدية والمجالس المحلية إذ أنها تمثل دوراً مهماً في الإدارة التي تدعم الحاجات المحلية وتقوم بتطويرها، بالإضافة للعديد من الجهات الأخرى والموجودة على المستوى المحلي و اللذان يساهمان في الارتقاء بالعديد من المواضيع التي تتعلق بالتنمية والبيئة مثل النظافة العمومية والمساحات الخضراء وإدارة النفايات الصلبة والمحافظة على المحميات الطبيعية وحماية ثروات الغابات والمحافظة على الشواطئ والتنمية السياحية.

وأكدت دراسة (رابح، 2020) على أهمية دور البلدية في المحافظة على البيئة تماشياً مع التنمية المحلية الشاملة وأنها مكلفة في حمايتها حتى وان لم تكن الإمكانيات متوفرة بالشكل المطلوب كما بينت الدراسة مكانة البلدية واهمية دورها في التنظيم الإداري للدولة كونها الأقرب إلى المواطنين وان لها دور اساسي ومهم في تطبيق التنمية المحلية والمشاركة في تحقيقها بحكم ارتباطها بالسكان المحليين والاقليم المحلي، وأوصت الدراسة على ضرورة توفير الموارد المالية للبلديات حتى تتمكن من ممارسة نشاطها الإداري بالإضافة إلى توفير الموارد البشرية الكفؤة حتى تتمكن من أداء وظائفها المتمثلة بتحقيق التنمية المحلية والتنمية المستدامة والمحافظة على البيئة المحلية وحمايتها من التلوث.

وبينت دراسة (علي، 2014) العلاقة بين الاهتمام البيئي للأفراد والجماعات وبين بعض المتغيرات الاجتماعية كالمستوى التعليمي والدخل في محافظة الزرقاء، وأوصت الدراسة على ضرورة نشر الوعي حول المشاكل البيئية وضرورة توفير المراكز المتخصصة بحماية البيئة في المحافظة بالإضافة إلى مراقبة الغازات الصادرة عن المصانع الواقعة في المحافظة خصوصاً القريبة من التجمعات السكانية والتوجه إلى تبني التكنولوجيا الخضراء واستخدام المعدات والآليات الصديقة للبيئة وإنشاء مراكز المعلومات المتخصصة بتحديد المخاطر البيئية وكيفية التصدي لها.

بتحليل الدراسات السابقة تلاحظ للباحثة ما يلي:

تتحدث الدراسات السابقة وغيرها من الدراسات عن علاقة الإدارة المحلية متمثلة في المجالس المحلية وهيئات اللامركزية في حماية البيئة والمحافظة عليها في العديد من الدول العربية والاجنبية، بينما تتحدث هذه الدراسة عن مدى تاثير الحكم المحلى فى تحقيق متطلبات التنمية المستدامة فى ضوء التغرات الاقتصادية والسياسية المعاصرة بالتطبيق على مصر باستخدام نموذج اقتصادي قياسي لسلسلة زمنية سنوية من 2000 إلى 2020 لعدة متغيرات تعكس التنمية المستدامة كمتغيرات مستقلة واستخدام حجم الإنفاق على الحكم المحلي كمتغير معتمد، باستخدام نموذج.ARDL .

الفجوة البحثية :

سوف تضيف الباحثتان بعدا جديدا بالاضافة الى المتغيرات السابقة التى شملتها الدراسات السابقة فى أنها سوف تركز على دراسة تاثير الحكم المحلى على متطلبات التنمية المستدامة باستخدام نموذج اقتصادي قياسي لسلسلة زمنية سنوية من 2000 إلى 2020 لعدة متغيرات تعكس التنمية المستدامة كمتغيرات مستقلة واستخدام حجم الإنفاق على الحكم المحلي كمتغير معتمد، باستخدام نموذجARDL ..

كما تختلف الدراسة عن الدراسات السابقة من حيث الفترة الزمنية حيث تناولت الدراسة الفترة من (2000--2020) والمتغيرات المستخدمة (متغير الحكم المحلى ومتغير التنمية المستدامة ونموذج التطبيق (نموذجARDL) .

ثانيا: مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة الدراسة في فهم تأثير الحكم المحلي في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة في مصر، وتحديدًا في ظل التغيرات الاقتصادية والسياسية المعاصرة التي تشهدها مصر

يتمثل أساس المشكلة لهذة الدراسة فى السؤال التالى

" ما مدى تأثير الحكم المحلى على تحقيق التنمية المستدامة فى مصر فى ظل التغيرات الاقتصادة والساسية المعاصرة؟ " وينبثق من السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

1. – هل هناك علاقة بين الحكم المحلي والتنمية المستدامة في مصر؟
2. – ما هي العوامل التي تؤثر على فعالية الحكم المحلي في تحقيق التنمية المستدامة في مصر؟
3. – كيف يمكن للحكم المحلي أن يلعب دورا أكثر فعالية في تحقيق التنمية المستدامة في مصر؟

ويمكن تلخيص المشكلة البحثية في قياس مدى تأثير الحكم المحلي (الادارة المحلية) في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة في ضوء التغيرات الاقتصادية والسياسية المعاصرة فى مصر.

من خلال الإجابة على هذه التساؤلات، يمكن للدراسة أن تساهم في فهم أعمق لدور الحكم المحلي في تحقيق التنمية المستدامة في مصر وتحديد سبل تعزيز هذا الدور.

ثالثا: أهداف البحث:

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث إلى تحليل تأثير الحكم المحلي في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة في مصر، وتحديد العوامل التي تؤثر على فعالية الحكم المحلي في هذا السياق، ويمكن التوصل إلى ذلك من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

1- تقديم إطار نظري وتطبيقي يربط بين الدور الانمائى للحكم المحلى وتحقيق متطلبات التنمة المستدامة فى مصر.

2- استكشاف دور الحكم المحلى في التأثير على التنمية المستدامة فى مصر.

3- التوصل إلى نتائج علاقات الارتباط والأثر بين الحكم المحلى فى مصر ومتطلبات التنمية المستدامة

4- تقديم توصيات عملية لتعزيز دور الحكم المحلي في تحقيق التنمية المستدامة في مصر، مثل تحسين الشفافية والمساءلة، وتوفير التدريب والتمويل اللازم للحكم المحلي.

من خلال تحقيق هذه الأهداف، يمكن للدراسة أن تساهم في فهم أعمق لدور الحكم المحلي في تحقيق التنمية المستدامة في مصر وتحديد سبل تعزيز هذا الدور.

رابعا: أهمية ومبررات البحث:

يستمد البحث الحالي أهمية العلمية والتطبيقية من خلال ما يأتي:

1-الأهمية العلمية:

يكتسب البحث أهميتة من أهمية الموضوع الذي يناقشة،الحكم المحلي هو نظام إداري يتيح للوحدات المحلية، مثل المحافظات والمدن والقرى، إدارة شؤونها المحلية بطريقة مستقلة نسبيا عن الحكومة المركزية. يهدف الحكم المحلي إلى تلبية احتياجات المواطنين وتحسين جودة حياتهم من خلال تقديم الخدمات الأساسية، مثل التعليم والصحة والبنية التحتية.

1/1- أهمية متغيرات البحث في وصف مواضيع حيوية متجددة وهامه في الاقتصاد وذلك نظراً لتأثيرها على التغيرات الاقتصادية والسياسية .

2/1- ندرة الدراسات التي تناولت العلاقة بين الحكم المحلى ومتطلبات التنمية المستدامة للمساهمة في سد الفجوة البحثية في تلك المواضيع.

3/1- توفير رؤية شاملة ومتعمقة: يمكن لهذا البحث أن يوفر رؤية شاملة ومتعمقة حول تأثير الحكم المحلي على التنمية المستدامة في مصر.

2-الأهمية التطبيقية: تنبع الأهمية التطبيقية للبحث من الآتي:

1/2- - تقديم الخدمات الأساسية: يلعب الحكم المحلي دورا هاما في تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين، مثل التعليم والصحة والبنية التحتية.

2/2 -تحسين جودة الحياة: يساهم الحكم المحلي في تحسين جودة حياة المواطنين من خلال توفير الخدمات الأساسية والمرافق العامة.

3/2 -تعزيز المشاركة المجتمعية: يتيح الحكم المحلي الفرصة للمواطنين للمشاركة في عملية صنع القرار، من خلال انتخابات المجالس المحلية والجمعيات العمومية.

4/2 -الاستجابة لاحتياجات المجتمع المحلي: يمكن للحكم المحلي أن يستجيب لاحتياجات المجتمع المحلي وتحديد الأولويات المحلية، مما يساهم في تحسين جودة الحياة للمواطنين.

من خلال هذه الأهمية التطبيقية، يمكن للحكم المحلي أن يلعب دورا هاما في تحسين جودة حياة المواطنين ودعم التنمية المستدامة.

خامسا:- فروض البحث.

الفرض الرئيسي : يوجد علاقة معنوية بين الحكم المحلى وتحقيق متطلبات التنمية المستدامة فى مصر .

وينبثق منه الفروض الفرعية التالية:

1- يوجد علاقة معنوية بين انبعاثات ثانى أكسيد الكربون كأحد الحكم المحلى على النمو الأقتصادي.

2- يوجد علاقة معنوية بين السكان كأحد أبعاد الحكم المحلى على النمو الأقتصادي.

3- يوجد علاقة معنوية بين المياه العذبة كأحد أبعاد الحكم المحلى على النمو الأقتصادي.

4- يوجد علاقة معنوية بين موارد الحكم المحلى كأحد أبعاد الحكم المحلى على النمو الأقتصادي.

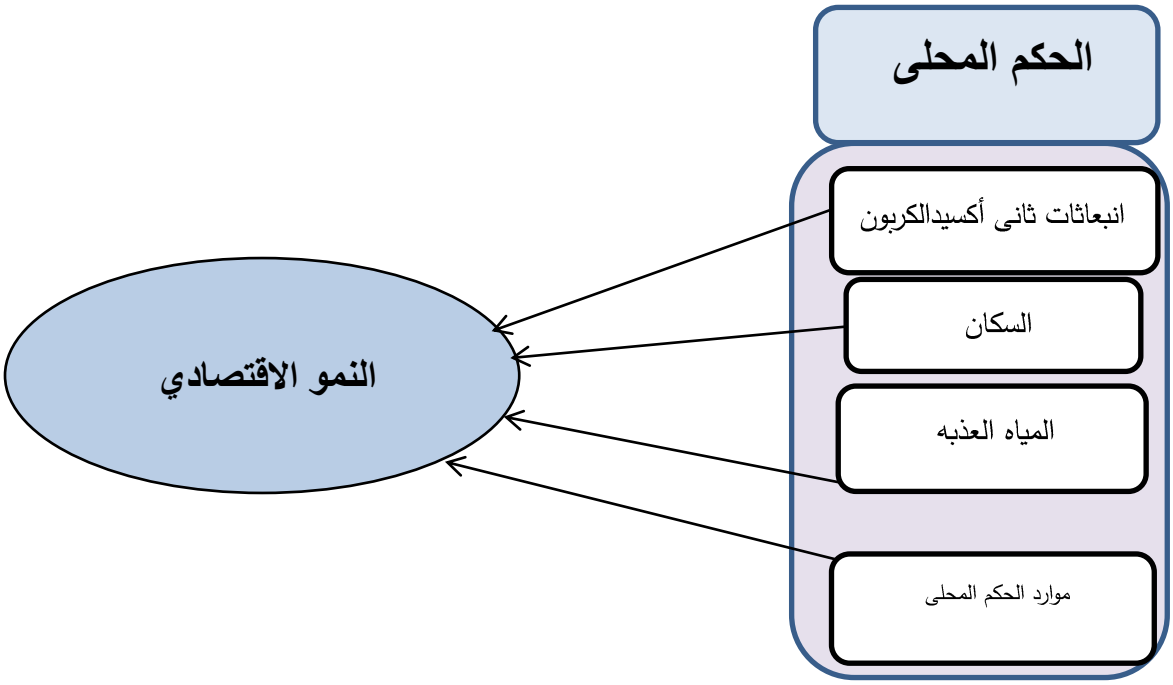

المصدر :- من إعداد الباحثة بالاعتماد على العديد من الدراسات والمراجع

سادساً: حدود الدراسة:

هناك إطارين هامين لحدود الدراسة هما:

أ-الحدود المكانية:

تتمثل الحدود المكانية للدراسة في تطبيقها على مصر.

ب- **الحدود الزمانية:**

أما الحدود الزمنية فتتمثل في تطبيق الدراسة على مصر. خلال الفترة من 2000-2020 وذلك وفقاً للبيانات المتاحة.

سابعاً: منهجية الدراسة:

في سبيل تحقيق أهداف الدراسة واختبار الفروض اعتمدت الباحثتان على المناهج التالية:

- **المنهج الوصفي:** تم استخدامه في التعرف على وتوصيف مفهوم الحكم المحلى والتنمية المستدامة في مصر.

- **المنهج التحليلي:** اعتمدت عليه الباحثة في تحليل مؤشرات الحكم المحلى والتنمية المستدامة وتطورهم الزمنى في مصر.
- كما استعانت الباحثة بحزمة E-views 12 لاختبار مدى استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة واختبار جذر الوحدة unit root- tests لها خلال الفترة (2000-2020) للتعرف على مدى التكامل بينها وعدم التعرض لمشكلة الانحدار المزيف استخدام (ARDL).

ثامنا: الإطار النظري ولمفاهيمي للبحث

مفاهيم ومصطلحات الدراسة

الإدارة المحلية :وتعرّف إنها الوظيفة الإدارية أو مجموع الوظائف الإدارية التي من شأنها أن تلبي جميع احتياجات المجتمع المحلي، وهي عبارة عن هيئات ومجالس منتخبة من قبل المجتمع المحلي وتكون مستقلة عن السلطة المركزية، ولكنها خاضعة للرقابة من قبل السلطة المركزية، ويشترط ان يكون الاعضاء و الرؤساء المنتخبين من أهل المنطقة أو المحافظة التي يعيشون فيها وذلك لانهم ادرى بالاحتياجات المحلية في مجتمعاتهم بحكم انهم يعيشون القضايا اليومية ويكونون على تواصل مباشر مع أفراد المجتمع المحلي(لكحل، 2020).

التنمية المحلية :- هي عمليات التغيير التي تتم في سياسة محلية عامة للتعبير عن احتياجات الجماعات المحلية وذلك عن طريق القيادات المحلية القادرة على صنع القرار واستغلال الموارد المحلية وإقناع السكان المحليين بالمشاركة الشعبية والاستفادة مما تقدمة الحكومة بما يؤدي إلى رفع مستوى المعيشة لكل أفراد المجتمع ودمج جميع وحدات الدولة مع بعضها البعض، ومن خصائصها أنها تتم بشكل متزايد لإشباع الحاجات المتجددة للمجتمع المحلي، كما أنها توجد في جميع البلدان النامية أو المتقدمة وتخص جميع المناطق سواء كانت مناطق ريفية أو المناطق الحضرية، وتقوم بعمل المشروعات التي تساهم في دعم المجتمع المحلي(ناجي، 2016).

التنمية المستدامة :- يُعتبر مفهوم التنمية المستدامة من أهم الافكار التنموية الحديثة حيث تعمل التنمية المستدامة على تحقيق التوازن في النظام الاقتصادي بدون استنزاف للموارد الطبيعية مع مراعاة الامن البيئي، كما تعددت تعريفات التنمية المستدامة حيثُ يمكن تعريفها "بأنها النشاط الذي يؤدي الى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية أكبر قدر مع الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة وبأقل قدر ممكن من الأضرار البيئية". وتختلف التنمية المستدامة عن التنمية الاقتصادية من حيث التعقيد والتداخل، حيث تعد التنمية المستدامة اشمل لأنها تأخذ بعين الاعتبار والجوانب الاقتصادية، الاجتماعية البيئية. (عمار ،2018) ، بالإضافة لكونها نتيجة التفكير العقلاني المتعلق بالتدهور البيئي الناتج عن التطور السريع للأنشطة الإنسانية. فالتنمية المستدامة هي الطاقة التي يجب أن تحافظ على قيمة موارد الأجيال المستقبلية (جيهان ،2021).

كما يُمكن تعريفها ايضاً بأنها عمليات التغيير الشامل في إطار نموذج تنموي يهدف إلى تحقيق الاستدامة بجوانبها الاقتصادية الاجتماعية والثقافية البيئية والسياسية بما يكفل تحقيق الكفاءة الاستخدامية للموارد الطبيعية وكفايتها في تلبية الحاجات الحالية والمستقبلية " (صالحي ،2008)

لقد دفعت التغيرات والتحولات التي شهدتها الدول في العقود الأخيرة إلى إعادة النظر في فلسفة ومفهوم الحكم المحلي "الإدارة المحلية" وساهمت المعطيات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع والدولة ايضاً بالتأثير والمساهمة في مدى اتساع الاختصاصات والصلاحيات التي تتمتع بها الإدارة المحلية(الطعامنة،2018)، فالإدارة المحلية هي المسؤولة عن تقديم وإدارة الخدمات العامة في المدن في جميع أنحاء العالم، فهي المسؤولة عن حماية البيئة فيقع على عاتقها جمع القمامة وتنظيف الأحياء والشوارع العامة، وهي المسؤولة عن توفير الرعاية للضعفاء وكبار السن وتوفير التعليم، وإيجاد الحلول المبتكرة وتطويرها وتنفيذها لمواجهة المشاكل الاجتماعية المختلفة، لذلك فإن إدارة أداء الحكومات المحلية هي قضية لها أهمية كبيرة لدى الباحثين وصانعي القرار والمواطنين على حد سواء(Vinzant & Crothers,1998)، ولا تقتصر المهمة الفعلية للحكومة المحلية "الإدارة المحلية" على تلبية وتقديم الاحتياجات البشرية وحسب، بل يقع على عاتقها تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان المحليين، وتحقيق التنمية المستدامة والتنمية الاقتصادية والحفاظ على البيئة، فلا يمكن أن تكون المدينة مستدامة دون إدارة محلية فعالة.(Rodrigues, 2018)

ويقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UN Environment) بالعمل مع شركاء من جميع انحاء دول العالم من أجل إنشاء وتطوير مناطق حضرية مستدامة تتسم بالمرونة والكفاءة في استخدام الموارد من خلال صنع قرارات البنية التحتية المتعلقة بحماية البيئة وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة التي تسعى إلى تحقيق الاستدامة والحد من الأضرار البيئية من خلال استخدام الاستراتيجيات التي تساهم في فصل الكربون وإزالته وإزالة السموم بهدف الحفاظ على صحة المواطنين ورفع كفاءة الموارد وتعزيز انماط الاستهلاك والإنتاج بما يحقق الاستدامة وتخفيف التغيرات المناخية من خلال التوجه للعمل بالطاقة المستدامة، كما يقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة بتنفيذ ودعم مشاريع التكييف الحضري القائم على النظام الإيكولوجي بالتعاون مع الدول الأعضاء بالتشارك مع المستويات الوطنية والمحلية التي تدير أعمال النقل والبناء والصرف الصحي ومجاري النفايات والأعمال المتعلقة باستخدام مصادر الطاقة.(UNDP, 2015)

- ❖ للحكم المحلي أربعة أدوار إنمائية رئيسية يجب أن يؤديها من أجل الحصول على نمو اقتصادي كبير ومستدام.

1- توفير القيادة المجتمعية

- وينبغي للسلطة المحلية أن تعمل مع جميع قطاعات المجتمع المحلي لبناء رؤية مشتركة ووضع أهداف إنمائية. بمجرد وضع الأهداف في رؤية مشتركة، تحتاج السلطة المحلية إلى العمل جنبا إلى جنب مع المجتمع لتحقيق الرؤية والأهداف. ويمكن للحكم المحلي أن يهيئ ظروفا اجتماعية مواتية للتنمية من خلال ما يلي:
- إنشاء ومواصلة نوع القيادة السياسية التي من شأنها أن تجمع جميع الأطراف ذات الصلة داخل ولاية السلطة المحلية لتحقيق الرؤية المشتركة.
- حل المشاكل بشكل سريع الاستجابة وكذلك الانخراط في شراكات مفتوحة مع الشركات والنقابات والمنظمات المجتمعية.ليس فقط الحصول على المعرفة والمعلومات ذات الصلة ولكن أيضا إدارتها بطريقة تعزز التعلم المستمر وتجعلها في متناول الجميع على الفور.
- تـعزيز الديمقراطية المحلية عن طريق زيادة الوعي الإنساني بقضايا حقوق الإنسان وتعزيز قبول القيم الدستورية
- خلق وبناء الوعي بالقضايا البيئية مثل تثقيف السكان حول تأثير سلوكهم البيئي وتثقيف المواطنين للاستفادة من الموارد الطبيعية الشحيحة بطريقة حكيمة ودقيقة.
- الاستثمار في تنمية الشباب كمورد رئيسي للمستقبل وتحفيزهم من خلال المشاركة في الحياة المدنية وبرامج التنمية. السعي إلى تمكين الفئات الأكثر تهميشاً في المجتمع وإيجاد سبل لها للمشاركة في شؤون المجتمع. (A .kUzuegbunam &J. Nwofia,2014)

2- تعزيز الرفاه الاجتماعي والاقتصادي

- تحتاج السلطة المحلية إلى ضمان أن تؤدي جميع خططها وسياساتها وبرامجها وإجراءاتها إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحسين نوعية الحياة للجميع – وخاصة الفئات المحرومة تاريخيا. ولذلك من الضروري ممارسة سلطات السلطة المحلية على نحو يؤثر إلى أقصى حد على التنمية الاجتماعية للمجتمعات المحلية ونمو الاقتصاد المحلي . (B. H, Sikhakane & P. S. Reddy, 2011)
- وتحتاج السلطة المحلية أيضا إلى العمل مع الشركات المحلية لتحقيق أقصى قدر من خلق فرص العمل والاستثمار. ومن الضروري أن نتذكر أن السلطة المحلية ليست مسؤولة بشكل مباشر عن خلق فرص العمل، ومهمتها هي التأكد من أن الظروف الاقتصادية والاجتماعية العامة في منطقتها مواتية لخلق فرص العمل.

- يمكن للسلطة المحلية أن تساعد في تقديم خدمات الدعم، مثل التدريب، للشركات الصغيرة أو منظمات التنمية المجتمعية. ويمكن تعزيز التنمية الاجتماعية من خلال توفير المرافق الترفيهية والمجتمعية؛ والفنون والثقافة؛ وجوانب تقديم خدمات الرعاية الاجتماعية. إحصائيات جنوب أفريقيا (2015)
- – تعد قوة الفئات المهمشة والمحرومة مساهما حاسما في التنمية الاجتماعية حيث يطلب من السلطات المحلية أيضا توفير بيئة يسهل الوصول إليها للأشخاص ذوي الإعاقة، وذلك لتسهيل استقلالهم. (Sachs. J. D , 2012)

3- تنسيق وتكامل كافة الجهود الرامية إلى تنمية المنطقة

- ويجب استخدام كافة الموارد المتاحة – البشرية والمادية – لتحقيق هدف التنمية.وينبغي لسلطة الحكم المحلي أن تبقي قنوات الاتصال مفتوحة مع مجالات الحكم الأخرى وأن تبني شراكات مع المنظمات المدنية والخاصة والعامة. ومن الأهمية بمكان أن تعمل كافة الجهود والمساهمات معا لتحقيق الهدف المشترك المتمثل في التنمية. ومن المهم أن توفر السلطة المحلية التعاون بين الإدارات الوطنية والإقليمية والمؤسسات شبه الإقليمية والنقابات العمالية ومؤسسات المجتمع والقطاع الخاص الملتزمة بالرخاء المحلي.إن ضعف التنسيق بين مقدمي الخدمات من شأنه أن يقوض جهود التنمية بشكل خطير. إن إحدى الطرق لضمان قدر أكبر من التنسيق والتكامل هي ويتم تحقيق ذلك من خلال التنفيذ المتكامل والمنسق داخل منطقتها. (P. S, Reddy ،2016)

4- استجابة الحكم المحلي للتطورات الاقتصادية والسياسية.

- ويعد العمل المحلي قيماً أيضاً لأن القرب من حل المشاكل الملموسة يميل إلى دعم النهج الشامل لتحقيق الأهداف. كلما اقتربت من تعقيدات مشاكل الحياة الواقعية، أصبح من الصعب تجاهل الترابط بين مشاكل مثل الفقر والبطالة والجريمة. إن القرب يحفز حل المشاكل بشكل شامل، مما قد يؤدي بدوره إلى تعميق المشاكل الاجتماعية والاقتصادية. (إحصائيات جنوب أفريقيا ،2015).

❖ تحليل مشاكل الحكم المحلي في مصر

يمكن التعامل مع مشاكل الحكم المحلي في مصر على ثلاثة مستويات تحليلية. المستوى الأول من هذه المستويات هو المستوى العام المتعلق بالنظام المحلي نفسه. أما المستوى الثاني من هذه المستويات فيتعلق بالجانب التنظيمي والمشاكل المرتبطة به. وأخيرا، يدور المستوى الثالث حول الجانب البشري .

المشاكل على مستوى النظام.

يحلل هذا المستوى المشاكل المرتبطة بالنظام المحلي المصري من حيث تطوره التاريخي والقانوني والثقافي.ويمكن تفسير أهم هذه المشاكل التاريخية وهذا الجانب يجيب على سؤال مهم وهو إلى أي مدى انعكس التطور التاريخي للنظام المحلي المصري في الواقع المحلي الحالي بمشاكله المختلفة؟ وإلى أي مدى ترتبط مشاكل النظام المحلى

نظام الإدارة في مصر. إن الإجابة على السؤالين السابقين صعبة للغاية، نظراً لأن المشاكل الحالية في النظام المحلي مندمجة بطريقة تجعل من الصعب التمييز بين المشاكل الناجمة عن الجزء التاريخي وتلك المتعلقة بالجزء القانوني، وغيرها المتعلقة بالجوانب الثقافية والاجتماعية وما إلى ذلك. (عبد العال ،2021)،وفيما يلي توضيح لأهم مشاكل الإدارة المحلية في مصر، والتي يمكن استنتاجها من الاعتبارات التاريخية والقانونية

– عدم إشراك الموظفين العموميين المصريين عمدا في صنع السياسات خلال فترة الاحتلال البريطاني، بالإضافة إلى إضعاف منظمات الرأي العام المحلية في مصر؛ مما أدى إلى ركود تجارب الموظفين العموميين من جهة، وعدم اهتمامهم بمطالب ومصالح المواطنين المحليين من جهة أخرى. (عبد العال،2021)،

•كان مجلس المدينة هو نفسه مفوض المنطقة الذي يمثل وزارة الداخلية، وكان الأمر نفسه على مستوى المديريات،أي السيطرة الأمنية المركزية على هيكل الإدارة المحلية في مصر. (باجوري، 2022)

• ورغم أن نص القانون رقم 124 لسنة 1960م تضمن صراحة اسم الإدارة المحلية كنظام عمل قانوني لإدارة المجتمعات المحلية، وظهور وزارة مستقلة عن الإدارة المحلية من وزارة الداخلية في تلك الفترة، إلا أنها لم تكمل اللامركزية الجغرافية على كافة المستويات وبسبب عدم رغبة الولاة في منح صلاحياتهم للمستويات الدنيا من المحافظة، بالإضافة إلى ضعف صلاحيات المجالس المحلية في تلك الفترة، واستمر معيار الولاء في شغل المناصب القيادية المحلية.(2012) .Sachs, J. D

• يعاني الحكم المحلي في مصر من مشاكل متراكمة تتعلق بازدواجية وازدواجية الهياكل المحلية بين الهياكل التابعة للمحافظات والهياكل التابعة للوزارات المركزية القطاعية داخل المحافظات، وعدم استقلال الوحدات المحلية في شؤون موظفيها، وعدم قدرة الوحدات المحلية على مختلف المستويات المحلية على مراقبة الشؤون المحلية، وضعف الكوادر الفنية والإدارية القادرة على إجراء الدراسات الفنية والاقتصادية لبعض المشاريع المحلية، بالإضافة إلى عدم الاتساق بين الأطر القانونية التي تحكم نظام الإدارة المحلية من جهة والنصوص الدستورية من جهة أخرى.

•تعاني وحدات الحكم المحلي، كباقي مكونات الجهاز الإداري للدولة، من سيطرة الثقافة المركزية، مع ما يترتب على ذلك من مساوئ غياب الإرادة البيروقراطية في مصر.

• كما ارتبط العمل في المحليات بالعديد من الجوانب السلبية الأخرى، مثل الفساد والإقصاء والتهميش وتضارب التخصصات وغيرها من المفاهيم والدلالات السلبية الناتجة عن الممارسات الـ محلية والإرث المركزي. وقد أدت الثقافة السلبية السابقة إلى ظهور العديد من المشاكل الأخرى المرتبطة بغياب الإرادة الحقيقية للإصلاح على المستوى المحلي، مما أدى

2- التشابك والتداخل المالي.

• يعاني النظام المالي من المركزية المفرطة حيث تبلغ الإيرادات نحو 6% من الإيرادات العامة للدولة، ويبلغ الإنفاق المحلي 17% من إجمالي الإنفاق الوطني، وتنفق نسبة أكبر من النسبة السابقة على الأجور المحددة مركزياً والتي تمثل نحو 82% من إجمالي الإنفاق المحلي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الإيرادات المالية المحلية، بكل مصادر

الإنفاق. وتشكل تحويلات الحوكمة أهم مصدر للتمويل المحلي، حيث تصل إلى نحو 70% من إجمالي الإيرادات المحلية. (باجوري، 2022)

• يتضح من القانون رقم 43 لسنة 1979 أنه يؤيد المركزية المالية، والدليل على ذلك أن الحوكمة المركزية هي التي تفرض الضرائب والرسوم في الغالب وتحدد مبالغها ومعدلاتها، بالإضافة إلى تحصيلها والإشراف عليها. الاقتراض منها، وهناك قيود مفروضة على الوحدات المحلية في تلقي التبرعات، بموافقة الحكم المركزي أولا، والقانون الحالي لا يدعم استقلال الموازنات المحلية، حيث تجهل المحافظات الموارد المخصصة لها في إطار الموازنة العامة سنويا.

مقترحات لتطوير الحكم المحلي في مصر3 –

ويمكن تقديم رؤية لتطوير وإصلاح الإدارة المحلية في مصر، من خلال تطبيق نفس المنهجية السابقة التي تم اتباعها في إطار تشخيص مشاكل نظام الإدارة المحلية في مصر، والذي يعتمد على ثلاثة مستويات من التطوير والإصلاح. والثاني هو المقترحات التنظيمية اللازمة لإصلاح نظام الإدارة المحلية في مصر ودعم التحول اللامركزي. وأخيرا، يتعلق المستوى الثالث بالمقترحات على مستوى الأفراد والداعمة للانتقال اللامركزي في مصر. وفيما يلي يمكن شرح هذه المقترحات بالتفصيل:

•تفعيل أدوات الرقابة والمساءلة الداخلية والخارجية على الوحدات المحلية: –

تتجسد أدوات المساءلة الخارجية في الرقابة التشريعية (البرلمان)، بالإضافة إلى الرقابة القضائية على عمل الإدارة المحلية، فضلاً عن تفعيل دور الرقابة الإدارية و الوكالات المعنية بعمل الإدارة المحلية. أما المساءلة الداخلية هنا فتتجسد في تفعيل أدوار المجالس المحلية في مساءلة القادة التنفيذيين على المستوى المحلي، ومنحهم الحق في سحب الثقة من هؤلاء القادة.

• تطوير النظام المالي المحلي في مصر: –

يتطلب تطبيق اللامركزية المالية في مصر إصلاح النظام المالي المحلي من خلال تعزيز السلطات المالية للمجالس المحلية المنتخبة على جانبي الإنفاق والإيرادات، وذلك من خلال: دعم استقلال المجالس المحلية في تحديد هيكل إنفاقها بما يتماشى مع تفضيلات المواطنين المحليين، دعم قدرة وحدات السلطات المحلية على تعظيم مواردها المحلية من خلال قدرتها على فرض الضرائب والرسوم المحلية دون الرجوع إلى المستويات المركزية؛ دعم استقلالية الميزانيات المحلية لكل مستوى من المستويات المحلية؛ إعادة النظر في نظام التحويل المالي للحوكمة على أساس سد الفجوة بين النفقات والإيرادات المحلية مما يؤدي إلى زيادة الاعتماد على الحكم المركزي دون محاولة الاعتماد

على الذات؛ وقد تكون التحويلات المقترحة تحويلات مالية بصيغة تحقق العدالة، من أجل تحقيق المساواة بين الوحدات المحلية الغنية والفقيرة، وذلك بإضافة عناصر تتعلق بالسكان والمساحة والموارد الذاتية... وما إلى ذلك. تقديم تحويلات مالية مشروطة للوحدات

• دعم الإصلاحات الشاملة القائمة على مشاركة المجتمع المحلي: –

هناك العديد من الأساليب الحديثة للإصلاح المحلي القائمة على مشاركة المجتمع، مثل نهج التخطيط التشاركي على المستوى المحلي،النهج المتبع في التنمية المستدامة المحلية، واستراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية، ومفهوم إدماج التنمية المحلية.إن القاسم المشترك بين مناهج الإصلاح السابقة هو مركز المشاركة المجتمعية كأساس للتنمية المجتمعية أو التخطيط للتنمية المحلية. وترتكز عمليات المشاركة المجتمعية في إطار المقاربات السابقة على مجموعة من العناصر وهي عدالة وشمولية المشاركة، أي أن المشاركة مفتوحة للجميع، والمشاركة ذات مصداقية، وتعني أن المشاركة خالية من التركيز على المصالح الضيقة والذاتية للشركاء والشفافية والانفتاح، وتعني أن عملية المشاركة تستوعب الرؤى المختلفة أفكار ووجهات نظر أصحاب المصلحة المحليين، بالإضافة إلى إضفاء الطابع المؤسسي على المشاركة، أي وجود أطر قانونية ومؤسسية منظمة ومحفزة لعمليات المشاركة المجتمعية الفعالة على المستوى المحلي، وأخيرا استمرارية الاقتناع بفائدة المشاركة ال

• تفعيل المناطق الاقتصادية كضمانة أساسية لتقسيم إداري فعال للمحافظات:–

إذ لا يمكن تصور وجود تقسيم إداري للمحافظات يؤثر على التنمية المحلية، دون وجود مناطق اقتصادية ذات صلاحيات حقيقية، تندمج فيها المحافظات من حيث مواردها وثرواتها، مما يؤدي في النهاية إلى ارتفاع معدلات التنمية الحقيقية. ويتطلب التحول نحو اللامركزية نقل المزيد من الصلاحيات والسلطات إلى المناطق كإطار أوسع، وكذلك إلى المحافظات. (خاطر، أحمد مصطفى ،2005)

تاسعا :– مصدر البيانات ومنهجيتها

هناك أبعاد متعددة ومترابطة ومتكاملة فيما بينها يمكن اعتمادها والتركيز على معالجتها من أجل إحراز تقدم ملموس في تحقيق التنمية المستدامة، حيث نميز بين أربعة أبعاد حاسمة وتفاعلية يتم تناولها على أساس فرعي - النظم الأساسية لنظام التنمية المستدامة حيث يتألف كل نظام فرعي من نظم جزئية تمثل ركيزة لضمان إجراء بحث.هذا الجزء من الدراسة يبحث دور الحكم المحلي في

التنمية المستدامة في مصر، باستخدام منهجية السلاسل الزمنية للبيانات السنوية من عام 2000 إلى عام 2020، فإن المتغيرات المستخدمة في هذا التقدير بناءً على النماذج القياسية المستخدمة في استعراضات الأدبيات المماثلة هي انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، السكان، والمياه العذبة بالمتر المكعب للفرد، وموارد الحكم المحلي كمتغيرات مستقلة، في حين أن المتغير المعتمد هو النمو الاقتصادي كهدف رئيسي لأهداف التنمية المستدامة. وبالتالي، فإن قياس وتعريف كل متغير ومصدر للبيانات في هذه الدراسة موجز في عام (2000-2020)

$$EG_{it} = \alpha_0 + \beta_1 RCoE_{it} + \beta_2 Pop_{it} + \beta_3 POL_{it} + \beta_4 FW_{it} + \beta_5 LGR_{it} + \mu_{it} \quad (1)$$

جدول (1) . تعريف المتغيرات ومصدرها

Variable	Description	Sources
EG	النمو الاقتصادى	البنك الدولى
Co E	انبعاثات ثانى أكسيد الكربون	البنك الدولى
POL	مؤشر الاستقرار السياسى	(Polity IV Project)
RE LGR	معدل استهلاك الطاقة المتجددة	البنك الدولى
	موارد الحكم المحلى	التقرير السنوى لوزارة المالية

ملحوظة: *، **، *** تشير إلى رفض الفرضية الصفرية عند مستويات الأهمية 1 و5 و10% على التوالي

- والتحليل الأولي للبيانات الكمية هو أهم تحليل. يتم استخدامه لقياس سمات البيانات بين المتغيرات. يعرض الجدول 2 النتائج الأولية للمتغيرات، موضحا أن متوسط نطاق القياس لهذه المتغيرات هو من 4.352 بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي إلى 84089906 بالنسبة إلى .Pop علاوة على ذلك، فإن القيمة القصوى لـ EG هي 7.156284، في حين أن القيمة الدنيا لـ EG هي 1.764572.

جدول (2) موجز الاحصاءات الوصفية .

	EG	***CO***	***POP***	***POLI***	***RE***	***LGEX***
Mean	4.352144	193382.4	84089906	15.53134	11.92689	5802.857
Median	4.346643	200310.0	82761244	12.26415	11.82975	4239.000
Maximum	7.156284	257710.0	1.02E+08	28.84615	14.81434	21388.00
Minimum	1.764572	114610.0	68831561	6.635071	9.742768	124.0000
Std. Dev.	1.632438	44319.13	10486276	8.096248	1.460213	5625.786
Skewness	0.225741	-0.340262	0.234789	0.448679	0.329937	1.422589
Kurtosis	2.109473	1.915437	1.814503	1.597782	2.180732	4.500750
Jarque-Bera	0.872266	1.434466	1.422668	2.425034	0.968303	9.053880
Probability	0.646532	0.488101	0.490989	0.297448	0.616220	0.010814
Sum	91.39502	4061030.	1.77E+09	326.1581	250.4648	121860.0
Observations	21	21	21	21	21	21

تكمن الانحرافات القياسية في نطاق 1.460213 و 10486276 من البيانات. هذا يسلط الضوء على أن جميع المتغيرات منحرفة قليلاً إلى اليسار، مما يعني أن ذيولها اليمنى أطول من التوزيع الطبيعي. ومع ذلك، فإن هذه الملاحظات البالغ عددها 21 لها توزيع كاف لأن كثرة قروتها أقل من التوزيع الطبيعي. وبناء على ذلك، يقبل اختبار **J–B** بشدة الفرضية الفارغة للطبيعية للمتغيرات. علاوة على ذلك، تشير النتائج التجريبية لهذا التحليل الأولي إلى وجود علاقة متبادلة عالية بين هذه المتغيرات، مما يعني أنه يتم اكتشاف ارتباط إيجابي قوي بين (انظر الجدول 3).

جدول (3) - مصفوفة الارتباط

Correlation Probability	EG	CO	POP	POLI	RE	LGEX
EG	1.000000 ---					
COE	-0.058195 0.8021	1.000000 -----				
POP	-0.105013 0.6505	0.971438 0.0000	1.000000 -----			
POLI	0.693561 0.0005	-0.483244 0.0265	-0.562485 0.0079	1.000000 -----		
FW	0.101454 0.6617	-0.988165 0.0000	-0.977713 0.0000	0.559574 0.0083	1.000000 -----	
LGEX	-0.039266 0.8658	0.853675 0.0000	0.921325 0.0000	-0.429421 0.0521	-0.864470 0.0000	1.000000 -----

اختبار جذر الوحدة

ابدأ بفحص الخصائص الثابتة للمتغيرات الموجودة في متناول اليد، يجب تطبيق Dickey–fuller (ADF)المعزز، لاختبار ترتيب تكامل المتغيرات (الجدول 4 تفاصيل نتائج اختبارات جذر الوحدة). أظهرت النتيجة أن النمو الاقتصادي وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون والسكان والمياه العذبة بالمتر المكعب للفرد وموارد الحكم المحلي والاستقرار السياسي غير ثابتة على المستوى، وبالتالي تحتوي على مشاكل جذر الوحدة. بعد الاختلاف الأول، يوجد ثابت لجميع المتغيرات. وبالتالي، يظهر أن جميع السلاسل مدمجة في .(1) I والفكرة الأساسية للثابت هي أن توزيع الاحتمالات لا يتغير بمرور الوقت، أو بعبارة بسيطة ؛ يتوقف على افتراض أن ال

جدول (4) اختبار جذرالوحدة

Variables	ADF- test	
	Level	***Difference***
EG	-1.1628 N 4	-4.3758 N***4
CoE	1.59303 C 4	-3.9362 C*** 4
Poli	-2.1411 C 4	-4.5040 C*** 4
Fw	-2.3527 C4	-4.13856C ***4
Lgex	-1.42651 C4	-4.60605C***4

ملاحظة: (*) و(**) و(***) تعني أن المتغير ثابت عند 10% و5% و1% على التوالى تمثل الأرقام الموجودة بجانب القيم الحرجة عدد التأخيرات، بينما تمثل **t** و **c**و–بعد القيم الحرجة متغير اتجاه السلسلة .

شكل (1) المتغيرات خلال الفترة من (2000-2020)

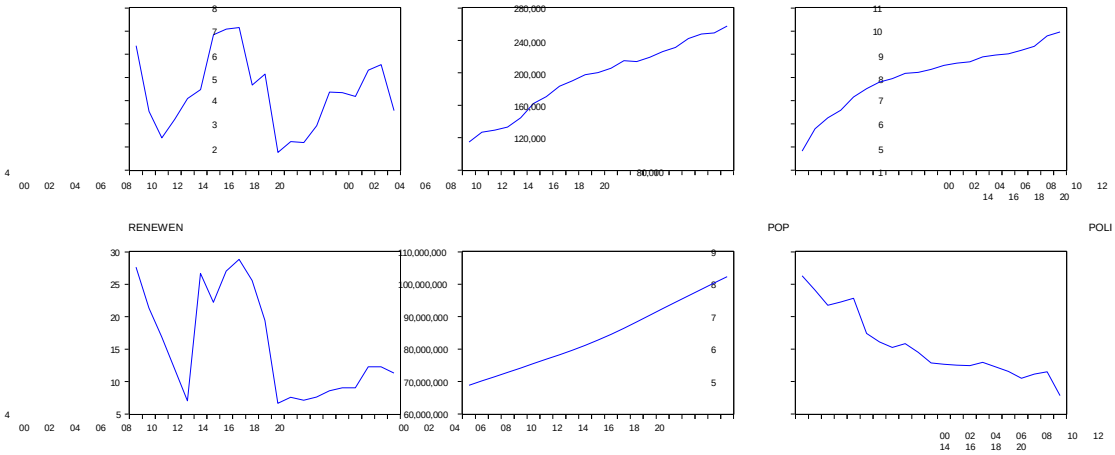

شكل (2) المتغيرات الأولى خلال الفترة من (2000-2020)

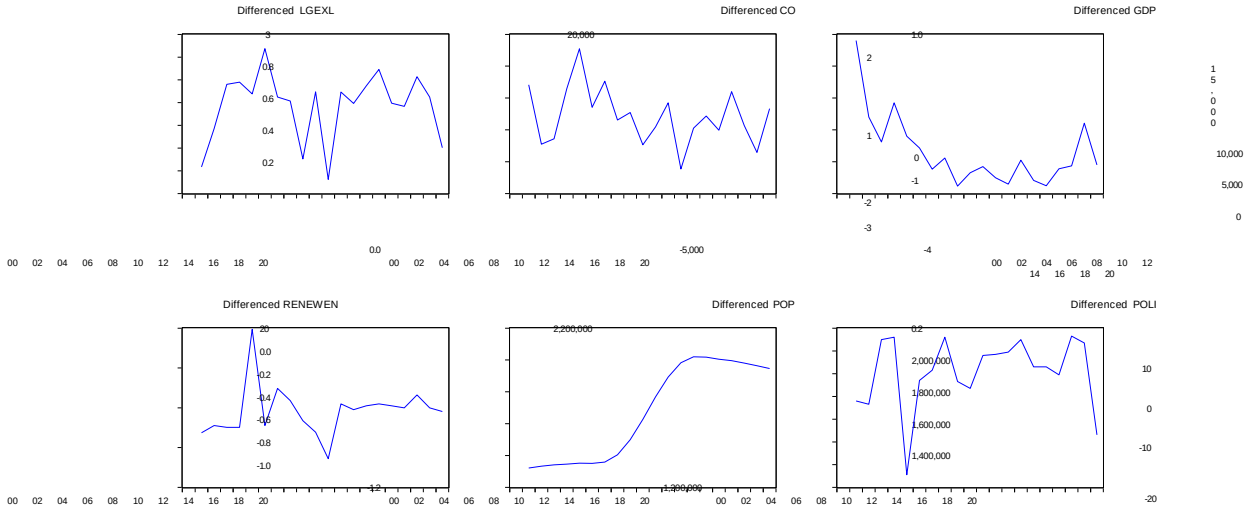

اختبارات التكامل المشترك

قبل تقدير النموذج طويل المدى، يجب التأكد من وجود تكامل مشترك بين المتغيرات. لاختبار التكامل، نستخدم يوهانسن فيشر. ويتضح ذلك من نتائج اختبارات التكامل المشترك المبينة في الجدول 7. ومن الواضح أن كلا الاختبارين (اختبار التتبع واختبار القيمة الذاتية القصوى) فشلا في رفض الفرضية الصفرية، مما يعني أن هناك تكاملاً مشتركاً بين المتغيرات

.الجدول 5: نتائج اختبار التكامل المشترك

Hypothesized	Trace test	Prob.	Max-Eigen test	Prob.
r≤0	0.994439	0.0000	98.64731	0.0000
r≤1	0.985477	0.0000	80.40834	0.0000
r≤2	0.882105	0.0000	40.62130	0.0001
r≤3	0.652508	0.0024	20.08324	0.0223
r≤4	0.506272	0.0291	13.40965	0.0203
r≤5	0.015550	0.6467	0.297777	0.6467

المصدر:- من إعداد الباحثة باستخدام برنامج **E. Views**

ومن خلال النتائج الواردة في الجدول 6، نرفض الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود تكامل مشترك عند مستويات دلالة 10% و1%، وبالتالي نؤكد أن المتغيرات تظهر ارتباطات طويلة الأمد.

ARDL test

نموذج التأخر الموزع للانحدار الذاتي (ARDL) هو انحدار قياسي للمربعات الصغرى يتضمن تأخر كل من المتغير التابع والمتغيرات التوضيحيةGreene) ، 2008 .(في الآونة الأخيرة، أصبح هذا النموذج هو الطريقة الأكثر شيوعًا لتحليل علاقات التكامل المشترك بين المتغيرات من خلال عمل بيساران وشين (1998) وبيساران وآخرون. (2001). وله العديد من المزايا مقارنة بالنماذج التقليدية الأخرى التي تستخدم منهجية السلاسل الزمنية] انظر القسم 5.4.2 .[(iii)بالإضافة إلى ذلك، يجب أن توجد علاقة ديناميكية بين المتغيرات. وباستخدام نموذج ARDL، يتم تقسيم نتائج المرونة إلى قسمين، الأول للمرونة الديناميكية طويلة المدى والثاني للمرونة الديناميكية قصيرة المدى في الجدول التالي.

جدول(6): اختبار **ARDL** (العلاقة قصيرة الاجل)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GDP(-1)	-0.947704	0.432604	-2.190697	0.0800
GDP(-2)	-1.025675	0.374627	-2.737855	
CO	0.000290	8.38E-05	3.458964	0.0181
CO(-1)	-0.000111	7.82E-05	-1.416249	
CO(-2)	-0.000216	8.90E-05	-2.427167	
POLI	0.215575	0.058588	3.679481	0.0143
POLI(-1)	0.327622	0.118018	2.776035	0.0391
POLI(-2)	0.125290	0.075825	1.652358	
RENEWEN	2.602283	0.816939	3.185405	
RENEWEN(-1)	-0.912967	1.409654	-0.647653	
RENEWEN(-2)	-1.490819	1.180752	-1.262601	0.2624
LGEX	3.77E-05	0.000188	0.200452	0.8490
LGEX(-1)	-0.000509	0.000322	-1.582920	
LGEX(-	0.001893	0.000675	2.804045	

R-squared	0.950359	Mean dependent var	
Adjusted R-squared	0.821292	S.D. dependent var	
S.E. of regression	0.693788	Akaike info criterion	
Sum squared resid	2.406706	Schwarz criterion	
Log likelihood	-7.331122	Hannan-Quinn criter.	
Durbin-Watson stat	2.657724		

وتظهر نتائج اختبار ARDL (العلاقة قصيرة المدى) أن النموذج يتمتع بقوة تفسيرية عالية، والتي يمثلها R-squared بنسبة 95%، حيث يتضح من قيمة إحصائية -F أن النموذج صالح للتنبؤ. تشير القيمة الإحصائية لدوربين واتسون البالغة 2.65 إلى عدم وجود ارتباط ذاتي تم اكتشافه في العينة. لذا فإن جميع النتائج تثبت صحة نموذج التنبؤ.

وتظهر نتيجة الاختبار قصير المدى أن انبعاثات ثاني أكسيد الكربون ومعدل استهلاك الطاقة المتجددة والاستقرار السياسي لها علاقة إيجابية قصيرة المدى ذات دلالة إحصائية مع معدل النمو الاقتصادي. وفيما يتعلق بالحكم المحلي، هناك علاقة إيجابية ضئيلة على المدى القصير مع معدل النمو الاقتصادي.

ويبين الجدول التالي نتائج العلاقة طويلة الاجل بين المتغيرات.

الجدول(7) اختبار ARDL (العلاقة طويلة الاجل)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CO	-1.24E-05	4.18E-06	-2.953829	0.0317
POLI	0.224824	0.014145	15.89391	0.0000
RENEWEN	0.066758	0.076310	0.874829	0.4217
LGEX	0.000478	9.29E-05	5.147391	0.0036

EC = GDP - (-0.0000*CO + 0.2248*POLI + 0.0668*RENEWEN + 0.0005*LGEX)

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	4.778039	10%	1.9	3.01

نتائج النموذج القياسى :-

وتظهر نتيجة الاختبار قصير المدى أن انبعاثات ثاني أكسيد الكربون ومعدل استهلاك الطاقة المتجددة والاستقرار السياسي لها علاقة إيجابية طويلة المدى ذات دلالة إحصائية مع معدل النمو الاقتصادي. وفيما يتعلق بالحكم المحلي، هناك علاقة إيجابية ضئيلة على المدى القصير مع معدل النمو الاقتصادي.

نتائج قصيرة الاجل :-

1 - يتمتع النموذج بقوة تفسيرية عالية تصل إلى 95%، بالإضافة إلى إحصائية F ذات الدلالة العالية والتي تؤكد صحة النموذج للتنبؤ، كما أظهر دوربين واتسون بقيمة إحصائية 2.65 والتي تؤكد عدم وجود ارتباط عالي بين المتغيرات.وفيما يتعلق بانبعاثات ثاني أكسيد الكربون، فمن الواضح أن العلاقة القصيرة الأجل مع النمو الاقتصادي لها أهمية إيجابية.

2-بالنسبة للاستقرار السياسي، هناك علاقة إيجابية مهمة على المدى القصير مع معدل النمو الاقتصادى

3-وفيما يتعلق بمعدل استهلاك الطاقة المتجددة، فإن العلاقة إيجابية وهامة على المدى القصير مع النمو الاقتصادي.

4-بالنسبة للحكم المحلي، هناك علاقة ضئيلة مع النمو الاقتصادي على المدى القصير.

نتائج النموذج (طويل المدى) :-

يتمتع النموذج بقوة تفسيرية كبيرة، ويتجلى ذلك عندما تكون القيمة الإحصائية f أكبر من أعلى قيمة لاحتمال 5% حيث (3.49 < 4.77)، وبالتالي فإن اختبار ARDL طويل المدى هو تنبؤ صالح.

جميع المتغيرات لها تأثير إيجابي كبير على النمو الاقتصادي على المدى الطويل باستثناء أن معدل استهلاك الطاقة المتجددة غير مهم.

عاشرا :- الاستنتاجات والتوصيات:

(1) الاستنتاجات:-

توصلت الدراسة إلى ما يلي.

- ❖ يساهم الحكم المحلي في مصر في دعم التنمية المستدامة على المدى الطويل.
- ❖ دعم مشاركة المجتمع على المستوى المحلي، من خلال تطبيق النهج الحديثة وتنفيذ استراتيجيات التنمية الاقتصادية المحلية المستدامة، فضلاً عن تطبيق النهج على إدماج التنمية المحلية.
- ❖ ضرورة دعم القدرات المالية للمحليات، من خلال منح المحليات صلاحيات حقيقية في فرض الضرائب والرسوم على المستوى المحلي، لأنه بدون الانتقال إلى اللامركزية المالية لا توجد لامركزية حقيقية في مصر.
- ❖ العمل على تصميم نظام عادل للتحويلات المالية المركزية في ظل التحول اللامركزي، مع مراعاة الفرق بين المحافظات حسب المنطقة الجغرافية ومعدلات السكان والبطالة ومستويات الفقر ومعدلات التنمية المختلفة.
- ❖ تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين المحليين، من خلال تطوير البنية التحتية التكنولوجية لوحدات الإدارة المحلية، وتبسيط الإجراءات.
- ❖ تحتاج بعض الإدارات في الوحدات المحلية إلى تطوير خاص، وذلك لارتباطها ببعض الأدلة على عدم التوازن والفساد المحلي، مثل الإدارات الهندسية في الوحدات المحلية، بسبب سلطتها في منح التراخيص، وكذلك إدارات المشتريات، بسبب سلطتهم في الشراء.
- ❖ ضرورة إيجاد التوازن بين السلطة والمسؤولية في النظام المحلي المصري، وألا يكون المسؤول المحلي كبش فداء للأخطاء المركزية، ووضع خطوط واضحة بين المسؤولية المحلية والمسؤولية المركزية.
- ❖ ضرورة وضع معايير واضحة وشفافة لاختيار القادة المحليين على كافة المستويات بدءاً من مستوى القرية وانتهاءً بمستوى المحافظة، وأن تتم عمليات ترقية القادة من مستوى محلي إلى آخر وفق قواعد محددة لتقييم الأداء، مع التوصية بإنشاء مركز مستقل لتقييم القادة المحليين.

(ب) التوصيات.

- ❖ العمل على تحسين منظومة القيم المحلية، من خلال دعم قيم الشفافية والمشاركة والمساءلة على المستوى المحلي،المسؤولية عن الإبلاغ عن التجاوزات المحلية وحماية من يكشف عنها.
- ❖ تطوير منظومة الإعلام المحلي، من خلال دعم قدرات القنوات الإقليمية، بهدف تنمية وتعزيز روابط الانتماء لدى المواطن المحلي، والتي تشكل جزءاً لا يتجزأ من الانتماء الوطني، حيث أن غياب الانتماء المحلي يؤثر سلباً على الانتماء الوطني.
- ❖ إنشاء شبكات وجمعيات محلية على مستوى الجمهورية حسب المستويات المحلية المختلفة، بحيث يتم إنشاء شبكة من الوحدات المحلية القروية، وشبكة من المراكز، وشبكة من الأحياء، وشبكة من المحافظات، وأن يجتمعوا مرة واحدة في السنة لتبادل الخبرات وحل المشاكل المحلية المشتركة.

- ❖ عدم التمييز المالي بين الموظف المحلي (الذي يعمل في الوحدات المحلية) وبقية موظفي الوزارات والسلطات المركزية، وذلك لتعزيز الرضا الوظيفي للعاملين في المحليات.
- ❖ تزويد الوحدات المحلية بوحدات جديدة لإدارة الأزمات المحلية والعمل على مواجهة الأزمات المحلية الطارئة.
- ❖ تطوير وحدات دعم المشاريع الصغيرة ودراسات الجدوى في الوحدات المحلية وتزويدها بالخبرة والكوادر القادرة على إجراء هذه الدراسات، وتخطيط المشاريع الصغيرة في ضوء المشاريع الوطنية للدولة.
- ❖ ضرورة دمج دائرة التخطيط المحلية مع دوائر التخطيط الإقليمية والوطنية، ووجود آليات وأدوات للتنسيق بين المستويات المحلية والإقليمية والوطنية لتنفيذ هذه الخطط.
- ❖ لتفكير في آليات مبتكرة لتنفيذ الخطط الاستراتيجية للمدن المصرية وتحديثها بشكل مستمر.

مقترحات بحثية مستقبلية :-

- دراسة تحليلية عن مدى تأثير تطبيق اللامركزية على التنمية المستدامة في جنوب شرق أسيا.
- دور الحكم المحلي في تعزيز المشاركة المجتمعية في التنمية المستدامة فى دول شمال أفريقيا .
- دور التكنولوجيا في تعزيز الحكم المحلي والتنمية المستدامة.
- تأثير الحكم المحلي على جودة الحياة في المناطق الريفية.

المراجع

- أبوعزام أحمد ، (2023) ،" **دور البلديات في حماية البيئة في ظل مشاريع التنمية المحلية المستدامة: دراسة حالة بلدية السلط الكبرى"،**
- **حسن ،سرتية ،(2021) ،" جدلية العلاقة بين الاستقرار السياسي والتنمية المستدامة"، مجله العلوم الانسانية والطبيعية ، المجلد االثانى ،العدد 1.**
- **كومغار، ابراهيم(2003)، تدخلات الجماعات المحلية في ميدان البيئة، 33 -46 ،المغرب: أحمد بوعشيق.**
- **لكحل، أحمد(2020)، حماية البيئة والارتقاء بالتنمية المستدامة في نطاق إستراتيجيات الجماعات المحلية، الجزائر: المركز الجامعي أمين العقال موسى – معهد الحقوق والعلوم السياسية.**
- **سباق، خديجة(2015)، دور الهيئات اللامركزية في حماية البيئة في الجزائر : دراسة حالة بلدية حاسي بن عبدهللا، الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة.**
- **هجيرة، خوخي(2014)، استراتيجية الجماعات المحلية في تهيئة الإقليم وحماية البيئة لتحقيق التنمية المستدامة والية ورقلة، دراسة وصفية إستراتيجية والية ورقلة وبلدياتها في إقامة مشروع الحزام الاخضر، 1 -111، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية.**
- **بطيخ، رمضان محمد(2010)، الإدارة المحلية ودورها في حماية البيئة، القاهرة: المنظمة العالمية للتنمية الإدارية.**
- **ابن مصطفى، زكري(2014)، الإسلام والمحافظة على البيئة، تونس: جمعية قدماء جامع الزيتونة.**
- **عبدالمقصود، زين الدين(1982)، ندوة دور البلديات في حماية البيئة بالمدن العربية، الكويت: جامعة الكويت، مجلس النشر العلمي.**
- **البزي، سامية علي(2000)، واقع الإدارة البيئية في الأردن، 1 -142، إربد، الأردن.**

- رابح، سرير عبدهللا(2020)، دور البلدية في عملية صنع القرار التنموي وحماية البيئة، الجزائر: جامعة وهران محمد بن أحمد.
- الصالح، صالح سعيد(2016)، تدهور الإصحاح البيئي في ليبيا: قراءة دور المركزية الادارية والمالية وعدم تفعيل البلديات فيه، 1-15،ليبيا: جامعة بنغازي – كلية الآداب والعلوم بالمرج.
- الهزايمة، عبدالرؤوف علي(2010)، مفاهيم طلبة الدراسات العليا بالجامعات الاردنية الحكومية لمبادئ التعلم الذاتي ومنهجية البحث العلمي. اربد.
- علي طايل أحمد قوقزة، (2023) ،" تطبيق نظام الحوكمة في البلديات وأثرة في تحقيق التنمية المحلية"، مجله العلوم الانسانية والطبيعية ، المجلد الرابع ،العدد 1.
- غنيم، عثمان محمد(2002)، التخطيط التنموي الإقليمي في إطار اللامركزية الإدارية – التجربة الأردنية: جامعة أم القرى.
- أبو العال، مجدي(2004)، إستراتيجية نشاط تنمية الإدارة المحلية والبيئة، القاهرة: أكاديمية السادات للعلوم الإدارية.
- الطعامنة، محمد محمود(2018)، الإدارة المحلية بين النظرية والتطبيق، عمان، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.
- القضاة، هبه محمد(2019)، التحديات التي تواجه وحدات الإدارة المحلية في الأردن وسبل مواجهتها. 1-133، إربد، الأردن: كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية – جامعة اليرموك.
- خبيزى، وهيبة(2019)، البلدية شريك قاعدي أساسي في حماية البيئة. 376 -406، الجزائر: جامعة أدرار- مخبر القانون والمجتمع.
- علي، يحيى أحمد(2014)، الاهتمام البيئي لدى سكان المناطق المتضررة بيئيا- محافظة الزرقاء أنموذجا 147-165، الأردن: جامعة عنابة.

- Esposito ،P.، & Others. (2020). The effect of ownership on sustainable development and environmental policy in urban waste management : An exploratory empirical analysis of Italian municipal corporations. Italy: University of Sannio.
- Freedman ،W. (2013 ،January). The legislative authority of the local sphere of government to conserve and protect the environment: a critical analysis of Le Sueur V Ethekwini municipality. 566-594.
- Gue ،S.، & Others. (2020). Fiscal Decentralization and Local Environmental Pollution in China . China : Cooperative Innovation Center for Transition of Resource- Based Economies ،Shanxi University of Finance and Economics .
- River ،S. W. (2006 ، January). The role of local government in environmental and heritage management.
- Skanavis ،C.، & Others. (2011 ،January 15). Education on Sustainable Development Based on Local Agenda. Athens ،Greece: Department of Environment ،University of the Aegean.
- Ahmed Ibrahim Abdel Aal Hassan (2021), the role of local administration in achieving local economic development. Sustainable in light of the current political transformations and economic developments, The Arab Journal of Management, p. 41.

- **Aiman Bagory., (2022). Reforming Local Administration In Egypt: A Different Vision In the light of Egypt's Constitution Of 2014, Journal of the Faculty of Politics and Economics, Volume XV - Issue XIV.**
- **Budds, J. et al. (2013) The Role of Local Government in Local Economic Development. VNG International, The Hague. www.vnginternational.nl**
- **Development" International Journal of Research in Arts and Social**
- **Ndeke, E. N. (2011) 'A critical review of the development of sustainability indicators for the City of Cape Town: A focus on environmental and socio-economic sustainability'. Stellenbosch: Stellenbosch University.**
- **Nwakaire, O and Ore, C. (2013): "Strategic Development of Literacy in**
- **Pemberton, H. (2003). Learning, governance and economic policy. British Journal of Politics and International Relations, 5, 500-524.**
- **Pierre, J., & Peters, G.B. (2000). Governance, politics and the state. London: Palgrave Macmillan**
- **Promotion of Livelihood among Youths in the UBE Scheme for Sustainable**
- **Reddy, P. S. (2016) 'Localising the sustainable development goals (SDGs): the role of local government in context'. African Consortium of Public Administration, 9(2), pp. 1–15.**
- **Sachs, J. D. (2012) 'From millennium development goals to sustainable development goals', The Lancet. Elsevier, 379(9832), pp. 2206–2211.**
- **Uzuegbunam, A and Nwofia, J. (2014): "Ethno-communal Conflict and the Local Government System in Nigeria: A Desideratum of Peace Building" Journal of Scientific Research & Reports 3(10) 1403-1420**
- **Sikhakane, B. H. and Reddy, P. S. (2011) 'Public accountability at the local government sphere in South Africa', African Journal of Public Affairs. African Consortium of Public Administration, 4(1), pp. 85–102**
- **Khater, Ahmed Mustafa (2005a) Local Communities Development: Contemporary Directions and Strategies, Alexandria, Modern University Office.Local Communities Development: Contemporary Directions and Strategies, Alexandria, Modern University Office.**
- **Simon, D., Arfvdsson, H., Anand, G., Bazaz, A., Fenne, G., Foster, K., Jain, G., Hansson, S., Evans, L., and Moodley, N. (2016) 'Developing and testing the Urban Sustainable Development Goal's targets and indicators–a five- city study', Environment and Urbanization. SAGE Publications Sage UK: London, England, 28(1), pp. 49–63.**
- **Stats SA (2015) Millenium Development Goals: Country Report 2015. Pretoria. Available at: http://www.statssa.gov.za/MDG/MDG_Country Report_Final30Sep2015.pdf.**
- **Sustainable Development Commission (2010). SDC responds to Defra funding decision, 22 July 2010. Available at http://www.s**